مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث، 2021.
http. 10.35682/0062-036-003-003

العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن

هيا حسين الطراونة*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن من خلال دراسة علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على المجتمع الأردني، وذلك من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، وتم التركيز على علاقة العولمة بالجرائم الاقتصادية والجرائم الإلكترونية وجرائم المخدرات.

ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي حيث تم تحديد خصائص ظاهرة العولمة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وقد تكون مجتمع الدراسة من المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي موزعين على ثلاثة أقاليم (شمال، وسط، جنوب) والبالغ عددهم (168) محققاً ومساعد محقق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للعولمة دوراً كبيراً على العوامل الاجتماعية والثقافية على المجتمع الأردني وبنفس الدرجة، ثم جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثالثة بفارق بسيط، في حين كانت العوامل السياسية الأقل علاقة بالعولمة من غيرها من العوامل. كما أوضحت نتائج الدراسة أن العولمة ساهمت بشكل كبير في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، حيث حازت الجريمة الإلكترونية على المرتبة الأولى، ثم جاءت في المرتبة الثانية الجريمة الاقتصادية، وأخيراً كانت جريمة المخدرات في الترتيب الثالث من بين الجرائم المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تفعيل دور وسائل الأعلام للتوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، إضافة الى العمل على تطوير قاعدة بيانات وتوحيدها بين جميع الجهات المهتمة والعاملة في مجال الجرائم المستحدثة في الأردن وتصنيفها لتسهيل متابعتها.

الكلمات الدالة: العولمة، الجرائم المستحدثة (الجرائم الاقتصادية، الجرائم الألكترونية، جرائم المخدرات).

* الجامعة الأردنية.

تاريخ تقديم البحث: 4/22 /2019 م. تاريخ قبول البحث: 2020/2/6 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

Globalization and its Relation to Emerging Crimes in Jordan

Haya Hussein Al Tarawneh

Abstract

This study aims to identify the relationship between globalization and the crimes that have been developed in Jordan through studying the impact of globalization on social, economic, cultural and political factors on the Jordanian society from the point of view of investigators working in the Directorate of Criminal Investigation with a focus on economic, electronic and drugs related crimes.

In order to achieve this, the analytical descriptive method has been used to determine the characteristics of the phenomenon, its nature, and the quality of the relationship with its variables, causes and trends. The study community consisted of criminal investigators working in the Directorate of Criminal Investigation in three regions (north, central, south). The total number reached around (168) investigators and assistant investigators. The study reached a number of results, the most important of which was that globalization has a great influence on the social and cultural factors in the Jordanian society. The economic factors came in second place with a slight difference, while the political factors were less affected by globalization than other factors.

The results of the study showed that globalization has greatly affected the emergence of crimes in Jordan, where electronic crimes ranked first, followed by economic crimes, and finally drug crimes

The study concluded with a set of recommendations, including the necessity of activating the role of the media to raise awareness of the dangers of the newly created crimes and their relation to the social, economic, political and cultural changes in the society, as well as work on developing databases and unifying them among all concerned parties working in the field of crimes developed in Jordan and classifying them to facilitate their follow-up.

Keywords: Globalization, Emerging Crimes (Economic Crimes, Electronic Crimes, Drug Crimes.

مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث، 2021.
http. 10.35682/0062-036-003-003

مقدمة:

الجريمة ظاهرة تسود المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، فلا يكاد يخلو أي مجتمع من السلوك الإنحرافي والإجرامي، وكأي ظاهرة اجتماعية فقد تطورت الجريمة عبر السنوات الأمر الذي أدى إلى تنوع أشكالها وصورها وأساليبها، فظهور مصطلح الجرائم المستحدثة جاء كنتيجة للتغيرات الحاصلة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم التي لم تكن موجودة من قبل، حيث تعرضت الجريمة لمختلف المؤثرات بفعل التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية وسرعة الاتصالات وهذا بدوره خدم الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو الحال في الجرائم الألكترونية، والجرائم الاقتصادية والمخدرات وغيرها، ولذلك شكلت هذه الجرائم تحدياً لأمن الإنسان. حيث سجلت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في معدلات الجريمة وسرعة انتشارها وتغير أنماطها كنتيجة للتطورات التقنية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فباتت سلاحاً ذا حدين، فعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها على جميع المستويات إلا أنها ساهمت في ظهور هذه الجرائم، حيث ترتبط الجريمة ارتباطاً وثيقاً بالعولمة وتتأثر بالتغيرات التي تمر بها المجتمعات حيث شهد العالم في هذا العصر تطوراً هائلاً اجتاح معظم مناحي الحياة مما سهل للجريمة تطورها بصور مختلفة.

لقد بات من الواضح بأن العولمة قد لعبت دوراً كبيراً في رسم ملامح الحياة في عالم تذوب فيه الهويات والخصوصيات تحت تداعيات العولمة، وذلك تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات والتي أضلت فكر الكثير من الناس عندما أسقطوا مفاهيمهم الخاصة بمصالحهم على مفهوم العولمة وتحريكها بالاتجاه الذي يخدم مصلحته دون النظر إلى عواقبها، إلا أنه يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها من أحدث التحولات التي يشهدها العالم والتي نرى اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعددة، حيث دفعت بالمجتمع نحو المزيد من التعقيد في جوانب الحياة كافة مما أنتج نظاماً عالمياً جديداً له أدواته ووسائله الخاصة.ففي ظل العولمة أصبحت الجريمة المستحدثة خطراً يهدد جميع المجتمعات بعد الثورة التقنية التي أزالت الحدود بين الدول وتحولت الجريمة فيها من جريمة محلية إلى جريمة عالمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد الأردن كغيره من دول العالم تأثيرات كبيرة في نواحي الحياة سواء أكانت نواحي اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي بدورها أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور الجرائم المستحدثة، وقد ازداد حجم تأثير هذه العوامل بشكل ملحوظ حيث ازدادت نسبة الجرائم الألكترونية في الأردن عام 2016 أكثر من الضعف عن العام 2014 بحسب وحدة مكافحة الجرائم الألكترونية حيث تعاملت الوحدة في عام 2016 مع (3640) جريمة مقارنة ب (1345) جريمة عام 2014 مما دعت الحاجة الى صدور قانون الجرائم الألكترونية عام 2015 والذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم (5343) للعام 2015 على أن يبدأ العمل به من تاريخ نشره. اضافة الى زيادة نسبة الجريمة الاقتصادية في الأردن من (1997) جريمة عام 2014 الى (2345) جريمة في عام 2016.

وفي ظل هذه الأرقام اللافتة للانتباه فقد بات من الضروري دراسة ما تنتجه العولمة من أخطار على المجتمع الأردني وفهمها، ومحاولة حصر هذه الأخطار حتى تتمكن الدولة من وضع القوانين والخطط الأمنية لمواجهة ما يستجد في ساحة الجريمة، وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال سعيها للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟
2. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة؟
3. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟
4. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الألكترونية في الأردن؟
5. ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

أهمية الدراسة:

كانت وما زالت الجريمة تشكل تحدياً اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً في الكثير من المجتمعات نظراً للآثار السلبية التي تحدثها الجريمة، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات الجريمة وسرعة انتشارها وتعدد أنواعها ودوافعها واختلاف أسبابها، والتطور في أساليب ارتكابها مما يضاعف

من خطورتها على المجتمعات البشرية والأفراد كافة، الأمر الذي استوجب دراستها من قبل كافة المهتمين والمتخصصين، وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في الجانب النظري والعملي من خلال ما يلي:

1. نظراً لتزايد نسب الجريمة في الأردن وتعدد أنماطها ودوافعها، فان هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تتناول الجريمة وتحديداً تلك المتعلقة بالعولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن، إضافة الى وجود نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم إضافة علمية نظرية وعملية.
2. من المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة الدولة وصانعي القرارات المعنيين كافة للتعامل بكفاءة وفاعليه لمواجهة ما هو جديد في عالم الجريمة.
3. حداثة الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة وهو العولمة أولاً ثم علاقتها وارتباطها بالجرائم المستحدثة في الأردن.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن وتوضيح مفهوم الجريمة المستحدثة في عصر العولمة من خلال تحديد ثلاث جرائم رئيسية وهم الجريمة الإلكترونية، الجريمة الاقتصادية والمخدرات، حيث يمكن حصر أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

1. التعرف على علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي تؤدي بدورها الى ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن.
2. التعرف على العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن.
3. التعرف على العلاقة بين العولمة والجريمة الاقتصادية في الأردن.
4. التعرف على العلاقة بين العولمة والجريمة الإلكترونية في الأردن.
5. التعرف على العلاقة بين العولمة وجريمة المخدرات في الأردن.

المفاهيم الاجرائية:

تحتاج أي دراسة الى تحديد المصطلحات والمفاهيم التي تركز عليها بغرض شرحها وتفسيرها وتحديد الإطار العام لها بما يتلاءم مع استعمالاتها ومن أهم المفاهيم التي وردت في هذه الدراسة هي:

أولاً: العولمة:

يمكن القول إنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد ومتفق عليه لمفهوم العولمة ومن الصعب حصر مفهوم محدد لها كونها كلمة شاملة ومعقدة وتختلف باختلاف مرجعية المعرف لها وفهمه، إلا أنه ولغايات الدراسة يمكن عرض بعض المفاهيم التي فسرت العولمة، كما عرفها الخضيري على أنها حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول لتشمل العالم بأكمله، حيث تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بما تتضمنه من حرية حركة السلع والخدمات والأفكار ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات (Al-Kudari, 2000).

المفهوم الإجرائي للعولمة:

نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله الخاصة ويعمل على تحول المجتمعات الانسانية نحو المزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي إضافة الى كونه ثورة تكنولوجية يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول واعتبار العالم وحده واحده.

ثانياً: الجرائم المستحدثة

يعتبر مصطلح الجرائم المستحدثة ليس قانونياً إنما هي عبارة تصف أنماط جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل ويمكن تعريفها على أنها ظاهرة إجرامية ظهرت نتيجة تغير أنماط الحياة ووسائل العيش وهي وليدة التغيرات التي شهدتها الحياة المعاصرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (Al-Radaideh, 2011).

ويمكن تعريف الجريمة المستحدثة على أنها: هي الأنماط الاجرامية التي ظهرت حديثاً ولم تكن معروفة من قبل من حيث الأساليب والأدوات المستعملة في تنفيذها وذلك نتيجة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي أنتجتها العولمة، مثل الجرائم الالكترونية والجرائم الاقتصادية وجريمة المخدرات.

ثالثاً: العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والسياسية للعولمة:

العوامل الاقتصادية للعولمة: وجود سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال والبضائع، إضافة إلى تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي.

العوامل الثقافية للعولمة: هي التغيرات الحاصلة على القيم الرمزية في المجتمع مثل اللغة والعادات وانماط التفكير وانتقالها من مجتمع إلى آخر دون قيود.

العوامل السياسية للعولمة: زيادة تدخل الهيئات السياسية في رسم سياسات الدول الأخرى وظهور تحالفات جديدة تخدم مصالحهم العامة، اضافة إلى دعم حقوق الإنسان والحريات الفردية.

العوامل الاجتماعية للعولمة: اقامة مجتمع كوني مفتوح وحدوث تغيرات في اشكال التشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع بفضل الفضائيات والإنترنت.

الإطار النظري

المبحث الأول: (العولمة)

أبعاد العولمة:

يلاحظ وجود تداخل كبير بين أبعاد العولمة إذ أنه في بعض الأحيان قد تتكامل هذه الابعاد لتشكل صورة واحدة عن العولمة إلا أنه يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي

للعولمة أثر كبير من الناحية الاقتصادية ،فهي تسعى إلى تحويل اهتمام العالم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي شيء أخر، ففي الاقتصاد المفتوح أصبحت التجارة نشاطا عولمياً، والاستثمار والتكنولوجيا سلعة عولمية، (Gomez, 1999).

لذلك فإن العولمة الاقتصادية تعكس صورة جديدة للاقتصاد العالمي الذي يتسم بتحرير التجارة العالمية وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول دون قيود. وقد عُرفت العولمة الاقتصادية على أنها انتشار للعلاقات الاقتصادية عبر العالم وحدوث تدفق هائل لرأس المال مما

ساهم بتوسيع الأسواق حول العالم وظهور الشركات العالمية الكبيرة والمؤسسات الاقتصادية العالمية والقوية (Steger, 2003).

ثانياُ: البعد الثقافي:

يلعب البعد الثقافي للعولمة دوراً مهماً في التأثير على حياة الأفراد داخل مجتمعاتهم، وتتسم هذه التأثيرات بالانتقال الحر للأفكار والمعلومات عن طريق المحطات الفضائية مما ساهم في تشكيل الوعي لدى الجماهير والذي بدوره ساعد في انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها ببعضها.حيث يلعب الإعلام دوراً كبيراً في نقل الرموز الثقافية من مجتمع إلى آخر.

العولمة الثقافية تعني بروز الأفكار والمعتقدات والقيم وأنماط الحياة ذات الطابع الغربي على الصعيد العالمي عن طريق الانفتاح بين الثقافات العالمية بفعل وسائل الاتصال الحديثة والانتقال الحر للأفكار والمعلومات. وتهدف العولمة الثقافية إلى خلق ثقافة عالمية واحدة وعالم بلا حدود ثقافية يسمح بنقل الأفكار والثقافات والأديان إلى المستوى العالمي (Thiab, 2002).

فالعالم اليوم يسير نحو ثقافة معروفة ومتجانسة وليست متنوعة وهي الثقافة الأمريكية وما تتضمنه من نشر للقيم والبضائع الاستهلاكية ولذلك فقد أصبحت حياتهم ومعيشتهم تغزو كل الثقافات. إضافة إلى التدخل العميق في منظومة القيم عن طريق مجموعة من القيم التي جلبتها وعززتها الضغوط الاقتصادية وثورة الاتصالات ويظهر ذلك من خلال السياسات والأنظمة التي يعتمد عليها التقدم الإنساني والاجتماعي (Steger, 2003) .

ثالثاً: البعد الاجتماعي

يعد البعد الاجتماعي من أخطر أبعاد العولمة تأثيراً في الدول وأكثر المجالات التي تأثرت على النحو السلبي بظاهرة العولمة مثل انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي والتي ساهمت ثورة الاتصالات والتقدم في مجال الإعلام في نشرها بغض النظر عن مدى رضا المجتمعات العربية لهذه الأنماط، وارتفاع نسبة الجريمة بسبب التحولات التي طرأت على البنى الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

وتتمثل التأثيرات الاجتماعية للعولمة في إقامة مجتمع كوني لا تحكمه الحدود الجغرافية، وينتقل المجتمع من خلاله من مجتمع مغلق على ذاته إلى مجتمع مفتوح بفضل دور الفضائيات والإنترنت

في التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع والضعف المتنامي لدور الأسرة الرقابي تجاه أبنائها، أضافة الى تناقص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات كالتعليم والصحة، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية (Thiab, 2002).

رابعاً: البعد السياسي

العولمة السياسية هي دعوة إلى الديمقراطية والليبرالية السياسية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مثل حرية الفكر والعقيدة والتعبير وحرية الدخول في التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب وحرية الاختيار. وقد تأثر المجال السياسي في زمن العولمة بزيادة تدخل الهيئات السياسية الدولية في رسم السياسيات للدول الأخرى وبروز تكتلات وتحالفات سياسية جديدة إضافة إلى انحسار سلطة الدولة الوطنية، وقد أسهمت هذه التأثيرات في ازدياد دور المنظمات الأهلية غير الحكومية كونها قوة فاعلة عالمية (Wunderlich, 2007).

المبحث الثاني: (الجرائم المستحدثة)

تمهيد:

شهد العالم المعاصر ثورة هائلة في العلم والمعارف سعياً للتقدم والرقي بالمجتمعات الإنسانية، الأمر الذي جعل الحياة في مختلف جوانبها أكثر تعقيداً وتأثراً بطبيعة التحولات الكونية. حيث لم تعد العولمة مفهوماً مجرداً بل أصبحت حالة نعيشها اليوم في مختلف جوانب حياتنا اليومية فما نراه على أرض الواقع من اختراعات وصناعات والثورة الهائلة في عالم الاتصالات ما هو إلا إحدى نتاجات العولمة. وقد برز مع هذه التطورات أفعال إجرامية مستحدثة لم تكن موجودة من قبل لدى معظم المجتمعات حيث بدأ العالم يشهد انتشاراً كبيراً للجرائم المستحدثة التي تتسم بالتعقيد الأمر الذي يشكل عائقاً في عملية الكشف عنها وملاحقتها، اذ أن العصابات الإجرامية عملت على توظيف التقنيات الحديثة في تطوير ودعم نشاطها الإجرامي كما هو الحال في الجرائم الالكترونية والجرائم الاقتصادية والمخدرات وغيرها من الجرائم.

1. الجريمة الاقتصادية

مفهوم الجريمة الاقتصادية:

لا يوجد اتفاق واضح للجريمة الاقتصادية فقد تختلف التعريفات تبعاً لاختلاف وجهات النظر لمن يقوم بالتعريف، فالفعل الواحد قد يكون محرم في دولة، ومباحاً في دولة أخرى تبعاً لظروف البلد والقوانين والأنظمة السارية فيه، وقد يمتد نطاق الجريمة الاقتصادية إلى كل فعل من شأنه المساس بالأموال العامة والخطط الإنتاجية والتعدي على مؤسسات الدولة المالية وعرقلة سيرها. حيث تستهدف الجريمة الاقتصادية المصالح الخاصة والعامة في جانبها الاقتصادي والمالي كالإضرار بالمال العام اما بالاستيلاء عليه أو بتخريب مصادره ومقوماته وإما بعدم المحافظة عليه تقصيراً أو اهمالاً (Abd Alnaem, 2015) .

الجرائم الاقتصادية المعاصرة:

1. جرائم تقليد و تزييف العملة: والتزييف يعني نسخ وتقليد شيء أصيل بقصد توزيع النسخ المقلدة توزيعاً غير مشروع، لقد ساعد التطور العلمي والتكنولوجي للحاسب الآلي والطابعات الملونة في تسهيل عملية تزييف العملات بشكل يكاد يكون متطابقاً مع الورقة الأصلية.
2. جرائم بطاقات الائتمان: بطاقة الائتمان هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صادرة عن مؤسسة مصرفية ما تمنح من خلالها عملائها بإجراء المعاملات المالية مثل دفع قيمة المشتريات أو الخدمات. وقد يلجأ البعض إلى تزوير بطاقة الائتمان وذلك بإدخال تعديل عليها حتى يغير حقيقة البطاقة من اسم صاحب البطاقة أو رقمه السري أو تاريخ الصلاحية (Ashri, 1999).
3. جرائم غسيل الاموال: تعرف جريمة غسيل الأموال على أنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها بصورة أموال متحصلة من مصدر مشروع (Eid,1999).
4. الاتجار بالأعضاء البشرية: تتم مثل هذه الجرائم من خلال عصابات تقوم بتوريد الأعضاء البشرية وتهديد كرامة الإنسان وتحويلها الى سلعة تباع وتشترى. وقد لعبت الثورة التكنولوجية دوراً كبيراً في زيادة معدلات جريمة الإتجار بالبشر من خلال إنشاء مواقع خاصة على

شـــــبكة الإنترنت بهدف الإتجـــــار بالبشـــــر أو تســـهيل التعامل مع مثل تلك العصـــابات (Al-Hamadani, 2014).

5. جريمة الغش والخداع: يقصد بالغش هو كل تغيير أو تعديل على جوهر المادة أو تكوينها الطبيعي بحيث يترتب على هذا التعديل التأثير على خواصها الأساسية وذلك بهدف الاستفادة من خواصها المسلوبة للحصول على كسب مادي بفارق الثمن. وللغش والخداع صورًا أخرى أهمها الإعلان المضلل عن طريق الإعلانات المبالغ فيها عن صفات المنتج بحيث يخدع المستهلك، إضافة إلى الغش وتقليد العلامات التجارية بأحدث الوسائل التكنولوجية لشركات عالمية مشهود لها بالكفاءة والإتقان في منتجاتها (Abd Alnaem, 2015).

2. الجريمة الالكترونية:

مفهوم الجريمة الالكترونية:

قد عرف البعض الجريمة الالكترونية بأنها نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود، وتتعد أشكال وصور الجرائم الالكترونية فلم تعد تقتصر على اختراق الشبكات وتخريبها أو سرقة المعلومات بل شملت أيضا جرائم أخلاقية مثل الاختطاف والابتزاز وغيرها من الجرائم التي تولد كل يوم شكل جديد منها.

كما تعرف بأنها أي فعل ضار يقوم به الفرد عبر استعماله للوسائط الإلكترونية مثل الحاسوب وأجهزة الموبايل وشبكات الاتصالات الهاتفية والإنترنت، أو الاستخدامات غير القانونية للبيانات الحاسوبية أو الإلكترونية (Al-Hamadani, 2014).

أنواع الجرائم الالكترونية:

1. الجرائم المالية: هنالك قلق كبير على المستوى الأمني والاقتصادي نتيجة لتلك الاختراقات الإلكترونية التي تشهدها الشركات المالية والمنشآت الاقتصادية. وتتعد أشكال الجرائم المالية في عصر العولمة مثل الجرائم المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والتحويل الإلكتروني للأمـــوال (Musa, 2010).

2. سرقة الملكية الفكرية: تتمثل في استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له دون موافقة المالك الحقيقي مثل جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق الإلكترونية المستحدثة أو قرصنة البرامج الإلكترونية لإحدى الشركات العالمية ونسخها وتقليدها على اسطوانات ثم بيعها للناس بسعر أقل من الشركة الأصلية المالكة (Al-Hamadani, 2014).

3. الإرهاب الالكتروني: قد تستخدم المجموعات الإرهابية شبكة الأنترنت وتقنية المعلومات لتسهيل أعمالها الإجرامية مثل الاتصال والتنسيق للعمليات الإرهابية وبث الأخبار المغلوطة وتوظيف صغار السن لتحقيق غاياتهم، أو نشر الأفكار الإرهابية والخاطئة وخطاب الكراهية بين الشباب في الدولة. اضافة إلى إنشاء مواقع إلكترونية أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي معارضة أو معادية للنظام السياسي القائم في الدولة وذلك بهدف نشر الأخبار الخاطئة والتي تفرق بين أفراد الشعب ونظامه السياسي القائم (Al-Hamadani, 2014).

4. التشهير الإلكتروني/ التهديد والابتزاز: تعد جرائم التهديد والابتزاز من الجرائم التي تلحق الأذى المادي والمعنوي بضحايا الجرائم الإلكترونية، فقد يحصل المجرم بطريقة غير شرعية على أسرار شخصية عن الضحية ويبدأ بمفاوضة الضحية من أجل دفع مبالغ مالية مقابل عدم نشرها. كأن يقوم أحد الاشخاص باختراق جهاز أحد الفتيات وسرقة صورها الشخصية وابتزازها بهم من أجل الخروج معها أو مقابل مطالب مالية أو معنوية.

5. جرائم الاتصالات: (تنصت وتجسس) تعتبر شبكة الاتصالات الأساس في معظم التعاملات الإلكترونية وتتعدد أشكال الجرائم التي تقع في مجال الاتصالات، مثل اختراق المكالمات سواء كانت محلية أو دولية بهدف التجسس عليها، إضافة إلى الجرائم التي يكون جهاز الهاتف المحمول جزءا منه مثل إزعاج الآخرين وتهديدهم وابتزازهم.

6. جرائم الاختراقات (اختراق المواقع الإلكترونية): حيث قد يقوم الهاكرز بصناعة فيروسات تعمل على تدمير البرامج والأجهزة، أو من يسعون إلى كسر برامج الحماية والقرصنة من أجل القيام بالنسخ غير القانوني المخالف للملكية الفكرية.

3. جريمة المخدرات:

مفهوم جريمة المخدرات:

يعاني الأردن كغيره من دول العالم من جريمة المخدرات مع الاختلاف في حجم الظاهرة ونوعية المواد المخدرة التي يتعاطاها المدمنون فيه. حيث تعتبر المخدرات مشكلة اجتماعية منتشرة في أغلب المجتمعات في العالم وقد ساعد في انتشارها المواقع الالكترونية المنتشرة بالترويج للمخدرات على مواقعها إضافة إلى تعليم الأفراد كيفية زراعة وصناعة المواد المخدرة بكافة أصنافها و أنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة. اضافة الى انحراف الشباب وخصوصاً المراهقين من خلال إنشاء مواقع إلكترونية بقصد الإتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو الترويج لها. (Al-Hamadani, 2014)

المخدرات الرقمية:

تعتبر المخدرات الرقمية نوعاً خاصاً من الموسيقى ذات ترددات مختلفة ويعتقد بأن لها تأثيراً على نشاط المخ والتحكم في الحالة النفسية للمستمع. ويعرف خبراء التقنية المخدرات الرقمية على أنها عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستهلك فتصل إلى الدماغ عن طريق موجات تتلاعب بكهرباء المخ وتجعله في حالة من الخدر شبيهة بالمخدرات الحقيقية.

ويشير بعض أطباء علاج الإدمان إلى أن المخدرات الرقمية عبارة عن نغمات صوتية تحتوي على ذبذبات يستمع إليها المستخدم فتعطي تأثير أشبه بالتنويم المغناطيسي، ليحاكي تأثير الهيروين والكوكايين وغيرها من المخدرات الكيميائية بل وتصل إلى حالات انتشاء وهلوسة كالتي تصاحب التعاطي، حيث تعمل على تزويد السماعات بأصوات تشبه الذبذبات والأصوات المشوشة وتكون قوة الصوت (أقل من 1000 الى 1500) هيرتز، وتوفر مثل هذه المخدرات دليلا يتكون من (40) صفحة يشرح للمستمع بالخطوات الإجراءات التي يجب عليه أن يقوم بها حتى تحقق الفاعلية المطلوبة.

وتهدف المخدرات الرقمية إلى تحسين مزاج المستمع وزيادة سعادته وتعطيه الشعور بالثمل دون الحاجة إلى تناول الكحول وتحسن لدى المستمع مهارات التصور والتخيل عنده، إضافة إلى زيادة الثقة والتخلص من المثبطات. ويتم الحصول عليها من خلال مواقع متخصصة تقوم ببيع هذه النغمات على مواقع الإنترنت دون رقابة عليها وتسوق على أنها آمنه وشرعية ولا يوجد قانون في

العالم يجرم الاستماع إلى ملفات صوتية ويتم أيضا الترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقابل مبالغ زهيدة أو الاستماع لها مجاناً على موقع اليوتيوب. يقدم الموقع عينات مجانية يمكن الاستماع إليها ومن ثم يجب طلب الجرعة كاملة وتتراوح أسعارها ما بين (3) دولارات لتصل إلى (30) دولار، وإن لم تعجب المستمع الجرعات المعروضة للبيع سلفاً، يمكنه تصميم جرعته الخاصة للوصول إلى شعور معين تصفه لهم مقابل (100) دولار.

تم اكتشاف المخدرات الرقمية عام (2012) خاصة في دولتي السعودية ولبنان، حيث أشيع عبر الإعلام السعودي تسجيل أول حالة وفاة نتيجة تعاطي المخدرات الرقمية. وفي الأردن لم ترصد أية حالة لتعاطي المخدرات الرقمية وكإجراءات وقائية قامت إدارة المخدرات بمخاطبة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لإغلاق (30) موقعاً الكترونياً مشتبهاً به (Almalah & Abd Alhameed, 2017) .

المبحث الثالث: (النظرية المفسرة)

نظرية الأنومي (اللامعيارية)

تعددت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الجرمي، ولغايات هذه الدراسة تم التركيز على نظرية الأنومي (اللامعيارية) حيث تعد هذه النظرية من أبرز نظريات البناء الاجتماعي التي حاولت تفسير علاقة العولمة بظهور الجرائم المستحدثة، حيث تتميز نظريات البناء الاجتماعي بأنها كلية التفسير أي أنها تحاول تفسير ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع اعتماداً على متغير البناء الاجتماعي.

تعني كلمة اللامعيارية انعدام القيم والمعايير الضابطة للسلوك، وقد أوردتها بعض القواميس بمعنى حالة من الاضطراب أو اختلال النظام أو عدم اليقين، وعند استخدامها من قبل علماء الاجتماع فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي فهي تعبر عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنساني وضعف التماسك الاجتماعي، وعند انتشار هذه الحالة من اللامعيارية بين أفراد المجتمع فإن القواعد التي تحكم السلوك فيه تفقد فاعليتها (Clinard, 1971).

يرى بعض الباحثين أن المعيارية تعني انعدام القاعدة أو ضعف المعيار، والمعيار هو شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع ومعرفة العلاقات ببعضها البعض، وقد يضعف هذا المعيار نتيجة لأي سبب، فالتغير التكنولوجي السريع يضع الضغوطات على الثقافة من أجل تطوير قيم جديدة

يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا، وتساعد هذه التغيرات التكنولوجية السريعة إلى ظهور قيم ثقافية جديدة وهذا قد يؤدي إلى ضعف أو زوال المعايير.

طور العالم دوركايم نظرية الأنومي انطلاقاً من رفضه لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو حتى أي تفسير يبتعد عن الناحية الاجتماعية، حيث استخدم اللامعيارية لأول مرة في كتابة "تقسيم العمل في المجتمع" والتي يشير بها إلى حالة من ضعف المعايير بين أعضاء جماعة أو مجتمع، وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الارادة الفردية ولكن يفسرها من خلال حجم وكثافة السكان، حيث توصل في دراسته عن التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية بأن الكثافة السكانية تؤدي الى تنوع المهن والأدوار وهذا قد يتطلب تشكيلة اجتماعية جديدة من التغير وخاصة السريعة منها وبالتالي تنشأ حالة من عدم التكامل بين الطوائف المختلفة مما يزيد من حالة اللاتجانس بين أعضاء المجتمع ويقلل من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات ايجابية بينهم، فإن المعايير الثقافية تهبط وتضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيهم، وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف التضامن الجمعي بين الناس ومن ثم يصبح المجتمع عاجزاً عن توفير معايير تضبطه، كما يرافق تقسيم العمل ارتفاع طموحات الأفراد لتحقق أهدافهم بغض النظر عن العقبات مما يؤدي إلى زيادة السلوك الانحرافين (Merton, 1957).

يرى دوركايم أن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يتم إلا من خلال الحقائق الاجتماعية ولتفسير ذلك اختار دوركايم ظاهرة الانتحار لتفسيرها كأغرب سلوك اجتماعي قد يرتكبه الإنسان، حيث يشير دوركايم إلى أن الانتحار هو سلوك اجتماعي الأصل وبناءاً على ذلك أختار متغيرات كالدين والظروف الاقتصادية والاجتماعية وقسم الانتحار إلى أربع مجموعات وهم (الانتحار الأناني، الانتحار الإيثاري، الانتحار اللامعياري، الانتحار القدري). ومن جهة أخرى يشير دوركايم إلى أن الأنومي تنتج من حدوث تعارض بين الطموحات الإنسانية والقدرة على تحقيقها وبالتالي ربط دوركايم بين الطبقة الاجتماعية والانتحار وذلك لأن طموحات الأفراد في الطبقات مرتفعة وقد تدفعهم إلى السلوك المنحرف لتحقيقها، وقد أشار أيضا إلى أن التغير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية قد أدى إلى حالة الأنومي وبالتالي حالات الانحراف والجريمة (Al-Wrikat, 2013).

على الرغم من أن هذا المفهوم قد اقترحه دوركايم الا أنه لم ينتشر في أدبيات علم الاجتماع إلا بعد أن كتبه ميرتون في مقالته الشهيرة "البناء الاجتماعي والأنومي"، حيث وجد دوركايم المفهوم مناسباً لتفسير السلوك الاجتماعي المنحرف والسوي على حد سواء، لكن ميرتون وسع من استخدامات هذا المفهوم بحيث أصبح يشمل أنماط مختلفة من السلوك الإجرامي، ووضح ميرتون أن الثقافة السائدة تجدد الأهداف العامة التي يجب أن يسعى الجميع لتحقيقها، حيث أقترح ميرتون أن السبب الرئيسي وراء اختيار بعض الأفراد السبل غير المعيارية في الوصول إلى أهدافه يعود لخاصية البناء الاجتماعي، أي أن ميرتون وضع المسؤولية على المجتمع بالدرجة الأولى وليس على الفرد المرتكب للسلوك المنحرف.

ويرى ميرتون أن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة هي التي تسبب اللامعيارية، وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها، والتي بدورها تضبط السلوك الاجتماعي، وأن السلوك الإنحرافي عند ميرتون محصلة للبناء الاجتماعي (Alhasan, 2005).

ووضع ميرتون في نظريته أثر الحياة الحضارية في المجتمع المعاصر (الأمريكي) بأن الإفراد يسعون جاهدين لتحقيق الأهداف الثقافية التي رسمها المجتمع إلا أنه ينقص بعضهم القدرة المشروعة على تحقيقها في المجتمع الذي يتميز بالحراك الاجتماعي السريع مقارنة بالمجتمعات الزراعية بطيئة التغيير والتي تميل في الغالب إلى الاستقرار، أن ما يريد ميرتون الإشارة له هو ما كان سائداً في المجتمع الأمريكي في تأكيده على الهدف الثقافي كوسيلة للنجاح، وأن العديد من أفراد هذا المجتمع محرومون من الوسائل المشروعة للوصول الى الأهداف التي تحدد بطريقة شرعية ومتاحة لجميع أعضاء المجتمع، عندما يدخل الفقر وما يرافقه من مشاكل في عملية الصراع بين القيم الثقافية وارتباطها بالوسائل المادية سبباً واضحاً لارتفاع السلوك الجرمي (Merton, 1964).

ومن جهة أخرى يرى ميرتون أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة فلا بد أن يستجيبوا بشكل مختلف من خلال خمسة أنماط تكيفية وهي كالآتي: (Al-Wrikat, 2013):

1. الملتزمون: تشكل هذه الشريحة السوية النسبة الأكبر في أي مجتمع، وتتميز هذه الشريحة بالتزامها بأهداف المجتمع الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وتمثل هذه

الفئة السلوك المتطابق مع القيم التي تحكم الأهداف والقيم التي تحكم وسائل تحقيقها في آن واحد.

2. المخترعون أو المبتكرون: وهي فئة تشير إلى سلوك يمتثل للأهداف التي حددها المجتمع ولا يتفق مع الوسائل التي حددت لبلوغ تلك الأهداف، فهم يعتقدون أن البناء الاجتماعي لم يوفر لهم فرصاً مشروعة للنجاح وبالتالي يلجؤون إلى اختراع وسائل غير مشروعة ومن وجهة نظرهم أكثر كفاءة وأسرع في بلوغ الأهداف، وبالتالي هم يقبلون بالأهداف الثقافية ويرفضون الوسائل المشروعة.

3. الطقوسيون: هم فئة يرفضون الأهداف التي حددها المجتمع لكنهم يقبلون بالوسائل المشروعة أي أنهم يحترمون القوانين المعمول بها لتحقيق تلك الأهداف أي أن تطبيق الوسائل المشروعة هي الهدف الأسمى، إلا أنه هنالك إهمالاً للأهداف الثقافية.

4. الانسحابيون: رأى ميرتون أن هذا التكيف الاجتماعي هو الأقل شيوعاً وانتشاراً، فهؤلاء الناس يرفضون الأهداف الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة، وهذا الشكل من الانحراف يلجأ إليه غير القادرين على التوافق مع قيم وقواعد المجتمع، فهم يختارون الانسحاب من المجتمع واللجوء إلى التسول والكحول والمخدرات، أي سلوكات يكونون هم الضحايا فيها أولا وأخيراً في معظم الحالات.

5. الثائرون: هذه الفئة من الناس ترفض الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة ولكنهم على عكس الانسحابيين لديهم أجندتهم الخاصة بهم من أهداف وقيم اجتماعية، ويمكن القول إنهم أقرب للثقافة الفرعية المضادة للمجتمع، مثل الجماعات الثورية اليمينية أو اليسارية التي تحاول تغيير الأنظمة السياسية في بلادها بالقوة والأيدولوجية والعنف والابتزاز، ويمكن وصف العصابات التي تستخدم العنف في تحقيق أهدافها مثالاَ على هذا النمط من التكيف الاجتماعي.

وبناءاً على وصف ميرتون لأنماط التكيف لضغوط البناء الاجتماعي نجد أن الملتزمين والطقوسيين لا يشكلون عبئاً على أنظمة العدالة الجنائية في المجتمع ولكن المشكلة مع المبتكرين بشكل خاص والثائرين ومن ثم الانسحابيين، وهكذا يمكن القول إن نظرية ميرتون للأنومي قد ركزت

على التوزيع المختلف أو قد يكون توزيعاً غير عادل للوسائل المشروعة على أفراد المجتمع مما قد يدفع البعض منهم إلى طرق الانحراف وبالتالي تصح المقولة بأن المجتمع هو الذي صنع المجرم. ومن جهة أخرى يرى دوركايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع هي المفسرة للسلوك للإنحرافي وخصوصاً في أن المجتمعات المتحضرة فقد يفقد الفرد التكافل والتضامن ويضعف أو ينعدم التواصل الإيجابي بين أفراد المجتمع، ومن هنا وفي ضوء ما سبق ولغايات هذه الدراسة التي سعت إلى تفسير العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة، فإن اللامعيارية تظهر نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي تؤدي الى ضعف التماسك في المجتمع، مما يعني أن التغير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية قد أدى الى حالة الأنومي وبالتالي حالات الانحراف والجريمة.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

نظراً لأهمية الموضوع المدروس فقد تناوله عدد من الباحثين المتخصصين ويمكن الإشارة الى مجموعة من هذه الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي كالآتي:

أجرى (Aljumaie, 2016) دراسة بعنوان دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الجرائم المستحدثة من وجهة نظر الشباب في المجتمع الأردني، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الجرائم المستحدثة من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية من خلال تصميم وتطوير استبانه لجمع البيانات وبلغت العينة (983) مبحوثاً من طلبة الجامعات الأردنية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ظهور الجرائم المستحدثة والجرائم الإلكترونية من أكثر الجرائم المستحدثة انتشاراً في المجتمع الأردني وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء مشكلة الفقر والبطالة أولوية قصوى للحد منها وتطوير التشريعات القانونية الخاصة في الإعلام.

أجرى (Albanawi, 2014) دراسة بعنوان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، حيث هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من خلال تصميم استبانه موزعه بعينة عشوائية بسيطة على (89) شخصاً ممن يعملون في مجال القضاء والمحاماة في محافظة الكرك من قضاة ومدعي عام ومحامٍ، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها، وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت والجرائم

المستحدثة في الأردن حيث احتلت جرائم بطاقات الائتمان والشيكات المرتبة الأولى بين مختلف أنواع الجرائم تبعها جرائم المخدرات ثم الجرائم الأخلاقية في المرتبة الثالثة.

قامت(Nasrullah, 2013) بدراسة بعنوان الجريمة في ظل العولمة دراسة ميدانية لنزلاء إصلاحية الرجال والنساء في معسكر السلام في مدينة السليمانية، بهدف معرفة أسباب ارتفاع نسبة الجريمة في الوقت الحاضر وطبيعة الجرائم المستحدثة وأنماطها في المجتمعات المعاصرة وأهم الوسائل الكفيلة للحد منها أو معالجتها، حيث استخدمت الباحثة منهجين أساسيين في دراسة الموضوع الأول منها هو المنهج التاريخي كونه يساعد في تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها وتطورها التاريخي، والمنهج الثاني هو منهج المسح الاجتماعي عن طريق تصميم استبانة تتضمن (59) سؤالاً يتعلق بدراسة واقع الجريمة في ظل العولمة، حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن غالبية المنحرفين ممن هم في مرحلة الشباب وهذا يعطي مؤشراً عن وجود علاقة بين العمر وممارسة السلوك المنحرف وتكراره إضافة إلى وجود علاقة قوية بين ممارسة السلوك المنحرف مع انخفاض الدخل والمستوى التعليمي للعينة.

وأجرى (AlRadaideh, 2011) دراسة بعنوان نحو استراتيجية عربية ووطنية لمواجهة الجرائم المستحدثة، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بطبيعة الجريمة المستحدثة وأساليب ارتكابها في المجتمع وسبل مكافحتها من خلال دراسة وتحليل الاستراتيجيات الرسمية للدول العربية ويمكن استخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت الى استفحال الجرائم المستحدثة كالعوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية ويجب دراسة هذه العوامل دراسة جيدة حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تسهم بشكل فعال في الحد من هذه الجرائم المستحدثة في الوقت الحاضر.

الدراسات الأجنبية السابقة وذات العلاقة:

أجرت شيلي دراسة (Shelly, 2003) بعنوان العلاقة بين العولمة والجريمة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثر مستوى الجريمة بالتطور والتحديث في زمن العولمة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس في الولايات المتحدة الامريكية، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود علاقة وثيقة بين التحديث

والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى ومن خلال اختبار العينة تبين أن (70%) من مرتكبي الجرائم في أمريكا ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة.

جاءت دراسة بيتر وهاري (Peter & Harry, 2001) العولمة قيم جديدة وأصول جديدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العولمة في شتى مجالات الحياة بما فيها القيم، وأشارت الدراسة أيضا إلى أن التطور التكنولوجي بوصفه من أهم مظاهر العولمة قد أنتج العديد من القيم الأخلاقية المستحدثة إضافة إلى الإشارة للعديد من الأخطار التي قد تسببها العولمة.

دراسة قام بها انجلهارت (Inglehart, 2000) بعنوان العولمة وقيم ما بعد الحداثة، حيث استعرضت الدراسة نتائج مسوحات القيم العالمية لسكان القارات الستة في أعوام (1981–1990–1995) بما يمثل نحو 60 مجتمعاً من العالم وذلك بهدف تحليل الظواهر التي تحولت في منظومة القيم ونتج من هذا المسح مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي وانتشار القيم التي سادت بعد الثورة الصناعية، حيث ظهرت أشكال جديدة من قيم ما بعد الحداثة خلال العقدين الأخيرين وذلك بتغير الأعراف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى وجود فارق في منظومة القيم بين الجيل الذي شهد أحداثاً وتطورات العولمة على أرض الواقع ومن لم يشهدها. والدور الكبير والفعال للإعلام في حياة الأفراد ومدى خطورة الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ما لم توجه بالشكل السليم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح بأن هناك اهتماماً بموضوع العولمة وأثارها في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن ومن زوايا متعددة، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو حداثة الموضوع بحد ذاته، وتركيزه على عوامل لم تدرس من قبل وربطها مع العولمة وما تبعها من ظهور جرائم مستحدثة وبخاصة في الأردن، حيث درست العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي في الأمن العام، وذلك لتفسير طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي رافقت العولمة وعلاقتها بظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، كان أبرزها الجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية وجريمة المخدرات.

الطريقة والاجراءات

تضمّن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والذي تضمن وصف مجتمع الدراسة الذي سُحبت منه العينة والطريقة التي اختيرت بها، وكذلك وصف أداة الدراسة والإجراءات التي اتّبعت للتأكد من صدقها وثباتها، وكيفية تطبيقها على أفراد العينة، ووصف طريقة جمع البيانات وأسلوب التصحيح، فضلاً عن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي استخدمت، وذلك على النحو الآتي:

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي الربع الأول من العام 2018م، ويعرف المنهج الوصفي بأنه ذو مظلة واسعة ومرنه قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات الميدانية وغيرها، ويقوم المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياس واستخلاص النتائج منها (Mursi,1986).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي (رئيس مفرزة ومساعده) موزعين على ثلاثة أقاليم في المملكة الأردنية الهاشمية (شمال، وسط، جنوب)، والبالغ عددهم (168) محققاً ومساعد محقق، وتم اجراء حصر شامل لكل مجتمع الدراسة، وتم توزيع (168) إستبانة في أماكن وجودهم في عملهم، وبعد استرجاع الاستبانات، تم استبعاد (3) استبانات لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، وذلك بسبب عدم اكتمال الاستجابات، فتمثلت العينة النهائية بـ (165) رئيس مفرزة ومساعده، والتي تمثل ما نسبته (98.2%) من العينة الرئيسة.

أداة الدراسة:

أُعِدّتْ استبانة تختص بدراسة العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، هذا وقد تكون مقياس الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الديمغرافية والاجتماعية، والمكونة من: النوع الاجتماعي، وسنوات الخبرة، والمؤهل التعليمي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والإقليم.

الجزء الثاني: والذي يتضمن تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية.

صدق أداة الدراسة:

صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة بعد إعداد الصورة الأولية لها على (10 محكمين) من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع، وقسم علم الجريمة في الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة، وعدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثم تم اقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم اعتماد معيار (80%) (Bloom, 2006)، لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة لزيادة وضوحها، وتم حذف فقرات أخرى بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتم حذف فقرات لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للبعد الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من (86) فقرة موزعة على سبعة أبعاد رئيسة، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراته، وقد عبر المحكمين عن رغبتهم في التفاعل مع فقراته، مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

ثبات أداة الدراسة: ولحساب ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة باستخراج معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار معامل (كرونباخ ألفا) ويبين الجدول (2) نتائج الاختبار.

جدول (2) معاملات الثبات لمتغيرات أداة الدراسة باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا)

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	13	0.88
علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	14	0.88
علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	11	0.85
علاقة العولمة بالعوامل السياسية	10	0.86
ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية	13	0.91
ارتباط العولمة بالجريمة الالكترونية	14	0.90
ارتباط العولمة بجريمة المخدرات	11	0.87
الأداة ككل	86	0.96

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية للمقياس تراوحت بين (0.85–0.91) وكما بلغت قيمة معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للمقياس (0.96)، وهي نسبة مقبولة لأغراض الدراسة الحالية (Hair, et al, 2010).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالآتي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.
- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تم استخدام اختبار One Sample T-test.

تم استخدام اختبار One Way ANOVA، بالإضافة إلى استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية Scheffe test

نتائج الدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة عن "العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن"، وفيما يلي الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

نتائج الإحصاء الوصفي

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية" مرتبة ترتيباً تنازلياً..

الرقم	علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	4.24	0.47	1	مرتفع
3	علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	4.24	0.41	1	مرتفع
2	علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	4.20	0.49	3	متوسط مرتفع
4	علاقة العولمة بالعوامل السياسية	3.98	0.53	4	متوسط مرتفع
	الدرجة الكلية للمقياس	4.16	0.39		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، تراوحت ما بين (4.24 و 3.98)، حيث حاز الاثر بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (4.16)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد جاء في المرتبة الأولى والثانية تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية، وقد حازا على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.24) وبانحراف معياري (0.47، 0.41) على التوالي وهما من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة جاء تأثير العولمة على العوامل الاقتصادية، بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.49)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وفي المرتبة الرابعة جاء تأثير العولمة على العوامل السياسية، والحاصل على متوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري (0.53)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع.

مفتاح تصحيح المقياس:

تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) المستخدم في الدراسة تبعاً لقواعد وخصائص المقاييس كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها على النحو الآتي وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

(5−1) / 3 = 4 / 3 = 1.33 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

وبذلك يكون المستوى المنخفض من 1.00 + 1.33= 2.33

ويكون المستوى المتوسط من 2.34+ 1.33= 3.67

ويكون المستوى المرتفع من 3.68− 5

وللتعرف إلى مستوى الفقرات الفرعية لكل بعد من أبعاد علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

1- علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	أثرت العولمة سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات في المجتمع.	4.57	0.66	1	مرتفع
2	عملت العولمة على تشويه وضعف الروابط الاجتماعية بين الناس.	4.36	0.67	2	مرتفع
3	أثرت العولمة على البناء الاجتماعي لأفراد المجتمع.	4.36	0.67	2	مرتفع
5	شجعت العولمة الشباب على التمرد على الضوابط الاجتماعية للمجتمع.	4.34	0.72	4	مرتفع
7	عملت العولمة على ضعف دور الأسرة الرقابي.	4.27	0.65	5	مرتفع
9	زادت العولمة من أسباب التفكك الأسري والطلاق.	4.22	0.75	6	متوسط مرتفع
12	أسهمت العولمة في تغير دور المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الفرد.	4.21	0.75	7	متوسط مرتفع
10	عملت العولمة على انتهاك خصوصية العائلة.	4.18	0.71	8	متوسط مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
8	شجعت العولمة الأبناء في الاستغناء عن حاجتهم لأولياء الأمور تحت مسمى الاستقلالية.	4.17	0.68	9	متوسط مرتفع
6	احلال النزعة المادية على حساب النزعة الروحية والتعاون بين الناس.	4.16	0.81	10	متوسط مرتفع
4	عملت العولمة على تشويه العلاقة بين الرجل والمرأة تحت مسمى الحرية المطلقة للأفراد.	4.13	0.82	11	متوسط مرتفع
11	أوجدت العولمة خلاف بين الأب والأم على أسلوب تربية الأبناء.	4.07	0.79	12	متوسط مرتفع
13	أسهمت العولمة في تقليص الانفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات	4.05	0.86	13	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.24	0.47		مرتفع

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية)، تراوحت ما بين (4.57 و4.05)، وقد حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.24)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.57)، وبانحراف معياري (0.66)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أثرت العولمة سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات في المجتمع)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرتان ذوات الأرقام (2، و 3) بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وبانحراف معياري (0.67) لكل الفقرتين وهما من المستوى المرتفع، إذ نصت الفقرة (2) على (عملت العولمة على تشويه وضعف الروابط الاجتماعية بين الناس)، ونصت الفقرة (3) على (أثرت العولمة على البناء الاجتماعي لأفراد المجتمع)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الرابعة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (0.72) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (شجعت العولمة الشباب على التمرد على الضوابط الاجتماعية للمجتمع).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (13) بمتوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (0.86)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في تقليص الانفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.79) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أوجدت العولمة خلاف بين الأب والام على أسلوب تربية الأبناء).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الاجتماعية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

2- علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين.	4.53	0.72	1	مرتفع
14	عملت العولمة على إيجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع.	4.42	0.73	2	مرتفع
3	تذبذب أسعار السلع والخدمات.	4.41	0.70	3	مرتفع
13	زيادة النزعة الاستهلاكية بين الناس.	4.41	0.71	3	مرتفع
5	زيادة معدلات العمالة الوافدة.	4.36	0.80	5	مرتفع
4	زيادة معدلات البطالة بين الشباب.	4.34	0.78	6	مرتفع
2	تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع.	4.28	0.85	7	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
11	زادت العولمة من دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.	4.14	0.72	8	متوسط مرتفع
6	خلق الأزمات الاقتصادية والتضخم.	4.05	0.82	9	متوسط مرتفع
12	تراجع قدرة الحكومة على السيطرة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية.	4.00	0.86	10	متوسط مرتفع
7	عملت العولمة على زيادة الاستثمارات الأجنبية.	3.96	0.74	11	متوسط مرتفع
10	زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات.	3.96	0.74	11	متوسط مرتفع
9	ساهمت العولمة عن طريق الخصخصة في التدخل في سياسة الدولة الاقتصادية.	3.95	0.80	13	متوسط مرتفع
8	أدت العولمة إلى وجود التنافس الاقتصادي غير العادل بين الدول الغنية والفقيرة.	3.94	0.75	14	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.20	0.49		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية)، تراوحت ما بين (4.53 و3.94)، وقد حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.20)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.53)، وبانحراف معياري (0.72)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي بلغ (4.42) وبانحراف معياري (0.73) وهو من المستوى المرتفع أيضاً، إذ نصت الفقرة على (عملت العولمة على إيجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة، وقد حازت

على متوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (0.70) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على أن عملت العولمة على (تذبذب أسعار السلع والخدمات).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.75)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أدت العولمة إلى وجود التنافس الاقتصادي غير العادل بين الدول الغنية والفقيرة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.80) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت العولمة عن طريق الخصخصة في التدخل في سياسة الدولة الاقتصادية).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الاقتصادية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

3- علاقة العولمة بالعوامل الثقافية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الثقافية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الثقافية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	اكتساب بعض القيم الغربية مكان القيم المحلية للمجتمع	4.55	0.65	1	مرتفع
11	تنامي دور الفضائيات والانترنت في نشر ثقافة جديدة لدى الأفراد.	4.48	0.62	2	مرتفع
10	انتشار البرامج والمضامين الإباحية أو غير الملائمة لمنظومة القيم والتقاليد العربية.	4.38	0.67	3	مرتفع
9	عملت العولمة على انفتاح الثقافات على بعضها البعض دون ضوابط.	4.29	0.63	4	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
8	أثرت العولمة في حياة الأفراد من خلال توجيه محتويات الإعلام بما يخدم مصالحها الخاصة.	4.27	0.69	5	مرتفع
7	نشرت العولمة النموذج الغربي في حياة الأفراد.	4.24	0.63	6	متوسط مرتفع
3	ضعف الروابط الدينية في المجتمع.	4.14	0.63	7	متوسط مرتفع
2	توجيه المجتمعات نحو التشابه الثقافي.	4.13	0.52	8	متوسط مرتفع
6	زادت العولمة من الهوة بين الأجيال (الأبناء والآباء)	4.13	0.63	8	متوسط مرتفع
5	عملت العولمة على طمس الهوية الثقافية للشباب.	4.02	0.74	10	متوسط مرتفع
4	ساهمت العولمة في التأثير سلباً بنظام التعليم في الدولة.	3.99	0.77	11	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.24	0.41		مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الثقافية)، تراوحت ما بين (4.55 و3.99)، وحاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.24)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.55)، وبانحراف معياري (0.65)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (اكتساب بعض القيم الغربية مكان القيم المحلية للمجتمع)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وبانحراف معياري (0.62) وهو من المستوى المرتفع أيضاً، حيث نصت الفقرة على (تنامى دور الفضائيات والانترنت في نشر ثقافة جديدة لدى الأفراد)، وجاءت الفقرة رقم (10) في المرتبة الثالثة، وقد حازت على متوسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري (0.67) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت

الفقرة على أن عملت العولمة على (انتشار البرامج والمضامين الإباحية أو غير الملائمة لمنظومة القيم والتقاليد العربية).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.77)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت العولمة في التأثير سلباً بنظام التعليم في الدولة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.02) وبانحراف معياري (0.74) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (عملت العولمة على طمس الهوية الثقافية للشباب).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الثقافية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

علاقة العولمة بالعوامل السياسية:

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل السياسية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (7) يوضح ذلك:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل السياسية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
10	رفعت العولمة سقف الحرية لدى الشباب بالتعبير عن الرأي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي	4.46	0.69	1	مرتفع
4	تفشي الفساد المالي والإداري في الدولة.	4.07	0.91	2	متوسط مرتفع
1	انتشار الأحزاب السياسية والجمعيات في الدولة.	4.05	0.71	3	متوسط مرتفع
7	أسهمت العولمة في بروز قوى عالمية وإقليمية جديدة.	4.04	0.84	4	متوسط مرتفع
9	ساهمت العولمة في عدم تنمية الثقة بين أفراد المجتمع بما يدعم الولاء ويخدم	3.99	0.89	5	متوسط مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
	المصلحة الوطنية.				
2	أسهمت العولمة في ظهور الحركات العرقية في الدولة.	3.94	0.70	6	متوسط مرتفع
3	تعمل العولمة على التدخل في السيادة الوطنية للدولة.	3.89	0.80	7	متوسط مرتفع
6	تعمل العولمة على تراجع دور الدولة القومي.	3.87	0.75	8	متوسط مرتفع
8	إحلال الهوية العالمية محل الانتماءات الوطنية.	3.81	0.83	9	متوسط مرتفع
5	توقيع الدول على معاهدات لا تخدم مصالحها الوطنية.	3.70	0.80	10	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	3.98	0.53		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل السياسية)، تراوحت ما بين (4.46 و3.98)، حيث حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (3.98)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (10) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.46)، وبانحراف معياري (0.69)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (رفعت العولمة سقف الحرية لدى الشباب بالتعبير عن الرأي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تفشي الفساد المالي والإداري في الدولة)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثالثة، وقد حازت على متوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على أن عملت العولمة على (انتشار الأحزاب السياسية والجمعيات في الدولة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.80)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (توقيع الدولة على معاهدات لا تخدم مصالحها الوطنية)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.81)

وبانحراف معياري (0.83) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على أثرت العولمة على (إحلال الهوية العالمية محل الانتماءات الوطنية).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على العوامل السياسية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

وللتأكد من أن العولمة علاقة بالعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية للشباب، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، تم استخدام اختبار One Sample T-test، علماً بأن القيمة الافتراضية للوسط الحسابي هو = (t) (3.00)، وأن قيمة (t) الجدولية = (1.96)، حيث تم ايجاد قيمة (ت) الجدولية من خلال المتوسط الحسابي الافتراضي (3.00) وهي القيمة الوسط في المقياس (5 4 3 2 1)، وإذا كان المتوسط الحسابي أعلى من (3) بدلالة إحصائية فإنه تتوفر العلاقة أو الأثر. وإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية، بدلالة إحصائية أقل من (0.05) فهذا يدل على توفر الأثر أو العلاقة، ما بين العولمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لدى الشباب، والجدول (8) يوضح ذلك:

الجدول (8) نتائج اختبار One Sample T-test للتعرف إلى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لدى الشباب (ن=165)

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	4.24	0.47	33.953	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	4.20	0.49	31.624	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	4.24	0.41	38.650	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل السياسية	3.98	0.53	23.823	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل ككل	4.16	0.39	38.304	1.96	164	*0.00

*دالة عند مستوى (0.05) قيمة T=3.00

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية على محاور المقياس: علاقة العولمة ب (العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية) بلغت (4.24، 4.20، 4.24، 3.98، 4.16) وبانحراف معياري (0.47، 0.49، 0.41، 0.53، 0.39)، على التوالي، وتظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية ما بين المتوسطات الحسابية للمقياس والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (33.953، 38.650،31.624، 23.823، 38.304) على التوالي وهي أعلى من قيمتها الجدولية (1.96)، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يؤكد على وجود علاقة كبيرة بين العولمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشباب، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة والمتعلقة بالجريمة الاقتصادية، والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات لدى الشباب في الأردن من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، والجدول (9) يوضح ذلك:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة لدى الشباب في الأردن" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة لدى الشباب في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
2	ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية.	4.43	0.45	1	مرتفع
1	ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية.	4.37	0.49	2	مرتفع
3	ارتباط العولمة بجريمة المخدرات.	4.33	0.45	3	مرتفع
	الدرجة الكلية للمقياس	4.37	0.40		مرتفع

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لمحاور (ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة) والمتمثلة في ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية، وارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية، وارتباط العولمة بجريمة المخدرات، تراوحت ما بين (4.43 و4.33)، إذ حاز الاثر بشكل عام على متوسط

حسابي إجمالي بلغ (4.37)، وهو من المستوى المرتفع، وقد جاء في المرتبة الأولى تأثير العولمة على الجريمة الإلكترونية، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.43) وبانحراف معياري (0.45) وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثانية جاء تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية، بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.49)، وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء تأثير العولمة على جريمة المخدرات، والحاصل على متوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.45)، وهو من المستوى المرتفع.

وللتعرف إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الفرعية لكل بعد من أبعاد تأثير العولمة على الجرائم المستحدثة المتعلقة بالجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (10) يوضح ذلك:

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن فقرات "ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية"مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	عمل التطور التكنولوجي في زمن العولمة على سهولة تقليد العلامات التجارية وتزييفها	4.56	0.65	1	مرتفع
9	انتجت العولمة ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل مما سهل عمليات التزييف والتزوير	4.44	0.65	2	مرتفع
5	عملت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة الاقتصادية وسهولة تعلمها	4.42	0.65	3	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
10	أسهمت العولمة في ابتكار أساليب وافكار دعائية جديدة ومثيرة بهدف تضليل المستهلكين	4.42	0.67	3	مرتفع
13	زادت العولمة من انتشار جريمة الاتجار بالبشر في المجتمع الأردني	4.41	0.80	5	مرتفع
6	تساعد مرونة الاجراءات والأنظمة التي وفرتها العولمة في تسهيل ممارسة الجرائم الاقتصادية.	4.39	0.65	6	مرتفع
11	ساهمت العولمة في تفشي الفقر والعوز مما أدى إلى ظهور جرائم اقتصادية مستحدثة في المجتمع	4.36	0.77	7	مرتفع
3	أثرت العولمة سلبياً على الناحية الاقتصادية للأفراد مما يجعلهم أكثرعرضة للانحراف لتلبية احتياجاتهم	4.33	0.69	8	مرتفع
4	امكانية التسوق عن طريق المتاجر الالكترونية يعرض الأشخاص لعمليات السرقة أو الاحتيال	4.33	0.69	8	مرتفع
12	فتحت العولمة أسواق البورصة والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني	4.33	0.79	8	مرتفع
8	ساهمت العولمة في تفشي عمليات الغش التجاري	4.30	0.68	11	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
2	ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها العولمة في تسهيل غسيل الأموال	4.28	0.63	12	مرتفع
7	انتشار استخدام بطاقات الائتمان زاد من ارتكاب جرائم النصب والاحتيال	4.24	0.76	13	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.37	0.49		مرتفع

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية)، تراوحت ما بين (4.56 و 4.24)، حيث حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.37)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.56)، وبانحراف معياري (0.65)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عمل التطور التكنولوجي في زمن العولمة على سهولة تقليد العلامات التجارية وتزييفها)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي بلغ (4.44) وبانحراف معياري (0.65) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أنتجت العولمة ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل مما سهل عمليات التزييف والتزوير)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.42) وبانحراف معياري (0.65) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عملت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة الاقتصادية وسهولة تعلمها وممارستها).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي (4.24) وبانحراف معياري (0.76)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (انتشار استخدام بطاقات الائتمان زاد من ارتكاب جرائم النصب والاحتيال)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها العولمة في تسهيل عمليات غسيل الأموال).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على الجريمة الاقتصادية في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (11) يوضح ذلك:

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية" مرتبة ترتيباً تنازلياً..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أدى إلى ظهور سرقات الملكية الفكرية والأدبية والفنية.	4.58	0.59	1	مرتفع
14	مكنت العولمة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي انتشار جريمة الابتزاز والتهديد.	4.55	0.59	2	مرتفع
2	عملت مواقع التواصل الاجتماعي على التأثير سلباً على حياة الأفراد في ظهور أنماط مستحدثة للجريمة.	4.50	0.63	3	مرتفع
13	ساعدت العولمة من خلال شبكة الانترنت في سرقة أسماء المستخدمين وأرقامهم السرية وحساباتهم.	4.50	0.58	3	مرتفع
7	ساهمت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة وسهولة تعلمها وممارستها.	4.49	0.64	5	مرتفع
10	أدت العولمة من خلال مواقع الانترنت إلى بث رسائل الجوائز الوهمية مما يعرض الأشخاص للنصب.	4.48	0.71	6	مرتفع
9	عملت العولمة من خلال مواقع الانترنت المختلفة في بث الرسائل العاطفية المليئة بالآثار الجنسية	4.46	0.67	7	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
6	سهلت العولمة عن طريق الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي جريمة الإغواء والفعل المنافي للحياء العام.	4.45	0.60	8	مرتفع
11	أنتجت العولمة الجرائم التي تمس سرية وأمن الدولة من خلال الدخول غير المشروع في منظومة البيانات.	4.41	0.70	9	مرتفع
12	أسهمت العولمة في فرض الجرائم المتصلة بالمواد الإباحية للأطفال والتغرير بهم.	4.38	0.66	10	مرتفع
3	أدت العولمة من خلال أدواتها المختلفة إلى نشر خطاب الكراهية بين الناس.	4.35	0.70	11	مرتفع
5	ساهمت العولمة في انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى ظهور مشكلة فسخ العلاقات الزوجية.	4.35	0.70	12	مرتفع
8	أسهمت ثورة الاتصالات في انتشار جريمة التنصت.	4.25	0.78	13	مرتفع
4	تمكنت العولمة من نشر وترسيخ الفكر الإرهابي والتكفيري بين الناس.	4.23	0.78	14	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.43	0.45		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية)، تراوحت ما بين (4.58 و 4.23)، إذ حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.43)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.58)، وبانحراف معياري (0.59)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أدى إلى ظهور سرقات الملكية الفكرية والأدبية والفنية)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي بلغ (4.55) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع، ونصت الفقرة على (مكنت العولمة من خلال شبكات التواصل الاجتماعية من انتشار جريمة الابتزاز والتهديد)،

وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.50) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عملت مواقع التواصل الاجتماعي على التأثير سلباً على حياة الأفراد في ظهور أنماط مستحدثة للجريمة). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (4.23) وبانحراف معياري (0.78)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تمكنت العولمة من نشر وترسيخ الفكر الإرهابي والتكفيري بين الناس)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.78) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت ثورة الاتصالات في انتشار جريمة التنصت والتجسس). وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على الجريمة الإلكترونية في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (12) يوضح ذلك:

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "ارتباط العولمة بجريمة المخدرات" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	سهولة توصيل المادة المخدرة بأحدث الوسائل.	4.52	0.70	1	مرتفع
2	أسهمت العولمة في انتاج أنواع جديدة للمواد المخدرة.	4.45	0.56	2	مرتفع
3	سهلت العولمة طرق الترويج والتسويق للمواد المخدرة.	4.36	0.66	3	مرتفع
4	زادت العولمة من فرص التواصل مع المروجين للمواد المخدرة.	4.33	0.56	4	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
8	وظفت عصابات المخدرات امكانيات العولمة من أجل تحقيق انتشار جغرافي واسع لها.	4.32	0.73	5	مرتفع
5	عملت العولمة على إثارة فضول المراهقين لتجربة المواد المخدرة والتعرف عليها.	4.30	0.66	6	مرتفع
11	سهلت العولمة من فرصة عرض المخدرات على جميع أفراد المجتمع.	4.30	0.76	6	مرتفع
7	استفاد تجار المخدرات من التكنولوجيا في زيادة تصنيع المواد المخدرة بكمية أكبر وكلفة أقل.	4.29	0.72	8	مرتفع
9	تستخدم عصابات المخدرات التكنولوجيا في المحافظة على الكتمان والسرية لعملياتها وحماية أفرادها من الوقوع في قبضة الأمن.	4.27	0.75	9	مرتفع
10	أسهمت العولمة في توفير مناخاً ملائماً وأرض خصبة لجريمة المخدرات بكافة أشكالها.	4.25	0.71	10	مرتفع
6	تستخدم العصابات التكنولوجيا في تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية.	4.19	0.72	11	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.33	0.45		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بجريمة المخدرات)، تراوحت ما بين (4.52 و4.19)، إذ حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.33)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.52)، وبانحراف معياري (0.70)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهولة توصيل المادة المخدرة بأحدث الوسائل)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (4.45) وبانحراف معياري (0.56) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في انتاج أشكال وأنواع

جديدة للمواد المخدرة)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.66) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهلت العولمة طرق الترويج والتسويق للمواد المخدرة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.72)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تستخدم العصابات التكنولوجيا في تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (10) بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في توفير مناخ ملائم وأرض خصبة لجريمة المخدرات بكافة أشكالها).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في جريمة المخدرات في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

وللتأكد من أن العولمة تؤثر في الجريمة المستحدثة في الأردن والمتمثلة بالجريمة الاقتصادية، والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، تم استخدام اختبار One Sample T-test، علماً بأن القيمة الافتراضية للوسط الحسابي هو = (t) (3.00)، وأن قيمة (t) الجدولية = (1.96)، وإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية، بدلالة إحصائية أقل من (0.05) فهذا يدل على توفر الأثر أو العلاقة، ما بين العولمة والجريمة المستحدثة في الأردن، والجدول (13) يوضح ذلك:

الجدول (13) نتائج اختبار One Sample T-test للتعرف إلى علاقة العولمة بالجريمة المستحدثة في الأردن والمتمثلة بالجريمة الاقتصادية، والالكترونية، والمخدرات (ن=165)

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية	4.37	0.49	35.785	1.96	164	*0.00

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
ارتباط العولمة بالجريمة الالكترونية	4.43	0.45	41.156	1.96	164	*0.00
ارتباط العولمة بجريمة المخدرات	4.33	0.45	37.541	1.96	164	*0.00
ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة ككل	4.37	0.40	43.601	1.96	164	*0.00

*دالة عند مستوى (0.05) قيمة T=3.00

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية على محاور المقياس: مدى ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة والمتمثلة بالجريمة (الاقتصادية، والالكترونية، والمخدرات) والجريمة المستحدثة ككل بلغت (4.37، 4.43، 4.33، 4.37) وبانحراف معياري (0.49، 0.45، 0.45، 0.40)، على التوالي، وتظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية ما بين المتوسطات الحسابية للمقياس والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (35.785، 41.156، 37.541، 43.601) على التوالي وهي أعلى من قيمتها الجدولية (1.96)، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يؤكد تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، والقياس الكلي على الجريمة المستحدثة في الأردن، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

مناقشة النتائج والتوصيات:

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن؟ وفيما يلي عرض ومناقشة لأبرز النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية للدراسة:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟

لقد توصلت الدراسة بخصوص النتائج المتعلقة بمدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن إلى أن للعولمة تأثيراً كبيراً على العوامل الاجتماعية والثقافية على المجتمع الأردني وبنفس الدرجة بمتوسط حسابي (4.24) ويمكن تعليل ذلك بأن هناك ترابطاً وتداخلاً بينهما، ثم جاء في المرتبة الثانية وبفارق بسيط العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (4.20)، في حين كانت العوامل السياسية الأقل تأثراً بالعولمة من غيرها من العوامل بمتوسط حسابي (3.98).

ويتضح من النتائج السابقة أن للعولمة تأثيراً متبايناً على العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وبدرجات متقاربة نوعاً ما وبفارق بسيط بينهم، واحتلت العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبة الأولى في تأثرها بالعولمة، وقد يعزى ذلك إلى أن مثل هذه العوامل تمس حياة الأفراد مباشرة، ومرتبطة بتفاصيل حياتهم اليومية حيث تسعى العولمة بكافة وسائلها وأدواتها الى التأثير على السلوكيات الاجتماعية والثقافية للأفراد بما يخدم مصالحها الخاصة والتي لها انعكاساتها السلبية الواسعة على الصعيد الفردي والأسري والمجتمعي، إضافة إلى سعيها على فرض الثقافة الغربية وقيمها مكان القيم المحلية للمجتمع.

في حين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية حول تأثير العولمة ويعود ذلك الى أن العولمة تسعى إلى تحويل اهتمام العالم إلى الاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي شيء أخر، وإنشاء صورة جديدة للاقتصاد العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة العالمية وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لانتقال السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول. ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من أن العوامل السياسية احتلت الترتيب الأخير إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه العولمة من الناحية السياسية من خلال دعوتها للديمقراطية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر وحرية الدخول في التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب.

وللتعرف أكثر على مستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد تأثير العولمة، نناقش فيما يلي نتائج تأثير العولمة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية:

1. علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية:

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير للعولمة على العوامل الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وقد يعزى ذلك إلى أن العولمة الاجتماعية تعتبر عولمة للحياة الاجتماعية للإنسان والمجتمع بكل تفاصيلها، إضافة إلى ما تسعى إليه العولمة الاجتماعية من هيمنة غربية وفرض قيم اجتماعية خاصة على المجتمع الأردني مما قد يؤثر سلباً على الهوية الثقافية والوطنية.

وبينت نتائج الدراسة أيضا أن العولمة أثرت سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد في المجتمع الأردني، إضافة إلى دورها في تشويه وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع وهذا ما اتفقت معه هذه الدراسة مع (Albanawi,2014). كما أن ذلك يتفق أيضاً مع تفسيرات نظرية الأنومي حول التغيرات التي تحدث للبنية الاجتماعية للمجتمع في المجتمعات المتحضرة، ومن جهة أخرى قد يعزى ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه الاعلام في حياة الافراد وما تحتويه المادة الاعلامية المعروضة من تأثير على البنية الاجتماعية للأفراد، حيث تتفق هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها (Inglelhart, 2000) عن مدى خطورة الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في بث الرسائل المختلفة وتأثيرها الكبير في الحياة الاجتماعية للأفراد.

ونستنتج مما سبق أن تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية من أخطر ما يمكن أن يؤثر على المجتمع على النحو السلبي بسبب تأثيرها على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع وما يترتب عليه من مشكلات مثل التفكك الاسري والطلاق.

2. علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير كبير للعولمة على العوامل الاقتصادية في المجتمع والتي تساهم بدورها في ظهور الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة ويمكن تفسير ذلك إلى أن العولمة أسهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين وإيجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع، حيث يسعى الأفراد الى مواكبة التطورات التي رافقت العولمة مما قد يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على تأمين الاحتياجات الأساسية لأسرته مما قد يدفعه إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتلبية مثل هذه الاحتياجات.

وتعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة جداً في ظهور الجرائم المستحدثة، ويمكن تفسير ذلك بأن الفقر وغلاء المعيشة والبطالة والتوزيع غير العادل للدخل ساهموا في زيادة الجرائم الاقتصادية على مختلف أشكالها، إضافة إلى أن خصخصة بعض المؤسسات في الدولة ساهم بشكل كبير في التدخل بسياسات الدولة الاقتصادية من المستثمرين، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Albanawi, 2014) الذي أشار إلى وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية في المجتمع الأردني والعولمة وبخاصة من ناحية القطاعات التي تم خصخصتها والتي تؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من العاملين وتقليل فرص العمل وبالتالي زيادة البطالة وتفشي الفقر في المجتمع.

ويمكن القول أيضاً أن العولمة تؤثر في الناحية الاقتصادية كونها تساهم في خلق الأزمات الاقتصادية والتضخم، إضافة إلى أنها تعمل على التوجيه أو السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الحكومية وذلك لما تفرزه من قوانين وأنظمة دولية عادة ما تكون ملزمة، ولها تأثيراتها السلبية على الاقتصاد في الدولة، وهذا ما توصلت إليه أيضا نتائج دراسة (Aljumaie, 2016). ويمكن أيضاً تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال ما ذهب إليه ميرتون في نظرية الأنومي الذي يرى أن الظروف الاقتصادية مثل الفقر قد تشكل ضغطاً على الأفراد في المجتمع وبما أن الأفراد يحتلون مواقع مختلفة فاستجاباتهم وتفاعلهم سيكون مختلف بهدف تحقيق الأهداف بغض النظر عن الطريقة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة.

3. علاقة العولمة بالعوامل الثقافية:

أوضحت نتائج الدراسة أن للعولمة أثراً كبيراً على المجتمع من الناحية الثقافية من خلال المفهوم الفكري والثقافي وهذا الأمر قاد إلى تغيير بعض القيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع والترويج لأنماط معينة من العلاقات الأسرية والأفكار السائدة في الغرب لتحل محلها القيم الغربية وما تحمله من أثار سلبيه. وهذا ما أكدته دراسة (Nasrullah, 2013) أن العولمة أثرت ثقافياً على الأفراد من خلال المفهوم الفكري والثقافي وهذا الأمر قاد إلى تغيير بعض القيم والعادات في المجتمع.

ومن جهة أخرى قد يعزى ما تسببه العولمة الثقافية من تأثير على المجتمع في الدور الذي يلعبه الإعلام في نقل الرموز الثقافية من مجتمع إلى آخر والسيطرة على وعي الآخرين وتوجيه الإعلام بالشكل الذي يصعب السيطرة عليه من خلال ما فرضته الثورة التكنولوجية من سيطرة على

مضمون ومحتوى الوسائل الاتصالية والإعلامية بسبب انتشار أنظمة البث الفضائي. واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة(AlRadaideh,2011) الذي أشار الى أن العولمة ساهمت بشكل كبير في الغزو الثقافي للشباب وانتشار الأفلام الإباحية بينهم والمخدرات والجريمة المنظمة مما يؤثر في هويتهم الثقافية.

4. علاقة العولمة بالعوامل السياسية:

بينت نتائج الدراسة الحالية إلى أن العولمة أسهمت في رفع سقف الحرية للشباب بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم وذلك من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وذلك دون ضوابط أو حواجز، إضافة إلى أن العولمة أثرت في الشباب سياسياً من خلال التأثير على بعضهم بفكر منحرف في ظاهره ديني وهو بالأصل هدفه سياسي وذلك من خلال ومواقع التواصل الاجتماعي التي غزت أفكار وعقول الشباب على شكل جماعات غرضها سياسي ومدعوم من جهات خارجية لها مصالحها الخاصة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة؟

أوضحت نتائج الدراسة أن العولمة أثرت بشكل كبير على ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، مما أسهم في فتح المجال لارتكاب الكثير من الجرائم باستخدام التقنيات الحديثة، وحازت الجريمة الإلكترونية على المرتبة الأولى من بين الجرائم المدروسة وبمتوسط حسابي (4.43) وقد يعزى ذلك الى أن طبيعة الجرائم والتي تعتمد بشكل كلي على الوسائل أو المصادر الالكترونية، وأنها لا تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً لإنجازها بل يكفي أن تتوفر لدى الفاعل معرفة بأنظمة الحاسوب مما يساعد على سهولة انتشارها وتطورها مع مرور الزمن.

وقد جاءت في المرتبة الثانية الجريمة الاقتصادية بمتوسط حسابي (4.37) حيث بدأت الجريمة الاقتصادية تتطور وتأخذ أشكالاً وصوراً متعددة في ظل العولمة، بعد زوال الحواجز الاقتصادية بين الدول وتحرر مثل هذه الجرائم من الخصوصية الزمانية والمكانية مما يجعل ملاحقة المجرمين صعبة وخارجة عن السيطرة. ومن ثم احتلت جريمة المخدرات الترتيب الثالث من بين الجرائم المدروسة بمتوسط حسابي (4.33) وهو من المستوى المرتفع أيضا مما يعني تأثير العولمة على المخدرات وقد يعود ذلك إلى التسهيلات التي قدمتها العولمة في الوصول إلى المروجين للمادة المخدرة، أو في استفادة تجار المخدرات من التكنولوجيا في تصنيع المواد المخدرة بتكلفة ووقت أقل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟

لقد توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أنه ومن الواضح بأن للعولمة تأثيراً واضحاً في ازدياد معدل الجريمة الاقتصادية إذ أحتلت المرتبة الثانية في الدراسة من ضمن الجرائم المستحدثة التي تم دراستها وبمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري بلغ (0.49) وهو من المستوى المرتفع، وقد يبدو الأمر منطقياً لأن الحاجات الاقتصادية من الحاجات الاساسية للإنسان والتي لا يمكن الاستغناء عنها، مما يؤكد أن الجريمة الاقتصادية بدأت تأخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة في عصر العولمة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للنظام الاقتصادي المعولم وما رافقه من تطور تكنولوجي في ارتكاب الجرائم الاقتصادية، حيث أسهمت العولمة وبشكل كبير في تسهيل عمليات تقليد العلامات التجارية وتزييفها، وإحداث ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل والطرق مما ساعد في سهولة تعلم وممارسة الجريمة الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن العولمة تلعب دوراً كبيراً في تفشي الفقر بين الأفراد في المجتمع مما قد يجعلهم أكثر عرضة للانحراف لتلبية احتياجاتهم وبالتالي زيادة معدلات الجرائم الاقتصادية في الأردن، وخصوصاً بما تقدمه العولمة من أساليب وأفكار دعائية ومثيرة بهدف تضليل المستهلكين.

تميزت الجرائم الاقتصادية المعاصرة بتخطيها للحدود الجغرافية والزمانية بالإضافة إلى صعوبة اكتشافها كونها لا تترك أثراً بعدها، ومن أهم هذه الجرائم التي تناولت دراستها وأثرت عليها العولمة بشكل ملحوظ جرائم الاتجار بالبشر، من خلال إنشاء مواقع خاصة لتسهيل عمل تلك العصابات، إضافة إلى عمليات السرقة أو الاحتيال والتي تتم عن طريق المتاجر الإلكترونية وبطاقات الائتمان من خلال إجراء تعديلات عليها حتى تتغير حقيقة البطاقة ويسهل سرقتها.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى نظرية الأنومي والتي فسرت ظهور الجرائم الاقتصادية من خلال ملاحظتها أن الأهداف وبخاصة المادية قد تلعب دوراً كبيراً في تفسير الجريمة وبخاصة اذا أصابت البناء الاجتماعي بدرجات كبيره تمتد الى وسائل الضبط الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة إما لعدم قدرتهم على تحقيق ذلك أو لاستعجالهم في تحقيق تلك

الطموحات، مما قد يشعرهم بالاغتراب عن واقعهم ويحفزهم لتبني الأفكار التي تحرض على التحرر من الضوابط بهدف تحقيق الطموحات، وهذا بدوره يحفزهم لارتكاب السلوك الجرمي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية في الأردن؟

توصلت الدراسة من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الى أن الجريمة الإلكترونية هي الأكثر تأثراً بالعولمة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وبمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري بلغ (0.45)، وتتم مثل هذه الجرائم عن طريق الاستخدام غير القانوني للحاسوب وأجهزة الموبايل وغيرها من أدوات الثورة التكنولوجية والاتصالات.

إذ أشارت نتائج الدراسة الى أن العولمة أسهمت بشكل كبير في سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أتاح الفرص لإمكانية سرقة الملكيات الأدبية والفكرية والفنية، إضافة إلى سرقة الحسابات الشخصية والأرقام السرية لمستخدمي شبكة الإنترنت.

إضافة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي التي أفرزتها الثورة التكنولوجية ساهمت بشكل كبير في التأثير سلباً على حياة الأفراد من خلال ما تتسبب به من مشكلات مثل فسخ العلاقات الزوجية أو التهديد والابتزاز أو استغلال الأطفال و التغرير بهم.

وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه ميرتون في نظريته اللامعيارية حيث تكشف هذه النظرية أن غياب القوانين الفاعلة التي تحكم التسهيلات التكنولوجية التي قد يستخدمها المجرم يؤدي إلى انتشار حالة من اللامعيارية وبالتالي انتشار الفعل الاجرامي المرتبط بالجريمة الإلكترونية والاحتيال، من خلال الاعتماد على بيئة الإنترنت في تنفيذ الجريمة، ومن جهة أخرى فأن تطور طموحات وتطلعات الأفراد تدفعهم نحو الكسب السريع من أجل تحقيق أهدافهم والتي قد لا تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم مما يشجعهم على ارتكاب جرائم الاحتيال.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

بينت نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالجرائم المدروسة إلى أن جريمة المخدرات هي الأقل ارتباطاً بالعولمة من غيرها من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وبمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري بلغ (0.45)، إلا أنه من الدرجة المرتفعة مما يؤكد على تأثير العولمة على المخدرات في الأردن مما أدى إلى زيادة انتشار المواد المخدرة وتعاطيها، من خلال ما قدمته العولمة من تسهيلات في توصيل المادة المخدرة وإنتاج أشكال وأنواع

جديدة بأحدث الوسائل، حيث ساهم الانفتاح العلمي والتكنولوجي في سهولة الترويج والتسويق للمادة المخدرة والتواصل مع المروجين من خلال العديد من الوسائل مثل: مواقع التواصل الاجتماعي أو المتاجر الإلكترونية، إضافة إلى توظيف عصابات المخدرات إمكانيات العولمة في تحقيق انتشار جغرافي أوسع لها.

وفيما يخص جريمة المخدرات والإدمان عليها، فأن ميرتون يرى أن لكل مجتمع مجموعة من الأهداف التي تتشكل عبر المراحل التاريخية التي يمر بها ويسعى كل فرد في المجتمع في الوصول إلى هذه الأهداف بنجاح، إلا أن المجتمع المادي يكون فيه النجاح من خلال الطرق والمسارات الشرعية من نصيب عدد قليل من الشباب، وأن الذين يستطيعون تحقق النجاح فأنهم قد يختارون الطرق المنحرفة للتعامل مع فشلهم والتأقلم معه، حيث يرى ميرتون أن القيم والمبادئ الأخلاقية تمنع الأفراد من الانحراف لتحقيق أهدافهم.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تتعلق بالعولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

فيما يتعلق بالعولمة وعلاقتها الجرائم المستحدثة :

1. ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام للتوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع.
2. دعم وجود إعلام هادف ومتخصص بمشكلات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي. والعمل على رفع المستوى الإعلامي المحلي لمواجهة الأفكار التي تستهدف عقول الشباب وتتعارض مع المعتقدات الدينية وعاداتنا وتقاليدنا.
3. التوسع في إجراء دراسات علمية تركز على التغيرات التي تنتجها العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن.

فيما يتعلق بالجريمة الاقتصادية:

1. العمل على تطوير قاعدة بيانات وتوحيدها بين جميع الجهات المهتمة والعاملة في مجال الجريمة الاقتصادية في الأردن وتصنيفها لتسهل متابعتها.
2. رفع المستوى الاقتصادي للأسر وتنمية الموارد الداخلية والتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع بهدف التقليل من معدلات الفقر والبطالة والتي تساهم بشكل كبير في ممارسة الجرائم الاقتصادية.
3. العمل على وضع أنظمة وتشريعات تتواكب مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في العصر الحالي والتي تسهم بخلق أنواع جديدة من الجرائم الاقتصادية لم تكن موجودة من قبل.

فيما يتعلق بالجريمة الالكترونية:

1. ضرورة توفير برامج إعلامية تهدف إلى توعية وتثقيف مستخدمي الإنترنت بالاحتيال الذي قد يتعرضون له عند استخدامهم شبكة الإنترنت مثل مخاطر الرد على البريد الإلكتروني مجهول المصدر وآلية التعامل معها، وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة.
2. تطوير العلاقات على المستوى الدولي بما يتضمن ملاحقة الفعل الإجرامي الذي يعتمد على الإنترنت وتطوير تلك العلاقات بما يتواكب مع التطورات التي تفرضها الجرائم المستحدثة.
3. الاهتمام بأنظمة الحماية الالكترونية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للحد من الجرائم الإلكترونية.

فيما يتعلق بجريمة المخدرات:

1. العمل على زيادة حملات التوعية في المدارس والجامعات ومختلف وسائل الإعلام بكافة أنواع المخدرات وأيضاً بمخاطر الإدمان على صحة الفرد وأسرته ومجتمعه.
2. ضرورة الاهتمام بالشباب وتبني برامج واضحة من قبل الحكومة لشغل وقت الفراغ لديهم إضافة إلى تعزيز الوعي بمخاطر الإدمان.
3. تفعيل دور المجتمع المدني لتوعية الشباب بالمخاطر التي قد يتسبب بها الإدمان على صحة الفرد وحياته.

مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث، 2021.
http. 10.35682/0062-036-003-003

Reference:

Abd Alnaem, R. (2015). The origin and development of economic crime and its impact on economic growth, Cairo, Egypt ,Alarbylelmaaref.

AlBanawi, Z. (2014). Social Economic and Cultural changes and their Relationship with innovated Crimes in the Jordanian society, Unpublished Master's thesis, Mutah University ,Alkarak ,Jordan.

Al-Hamadani, Bushra (2014). 'Electronic piracy: Modern War Weapons. Amman, Jordan, Dar Osama For Publishing.

Alhasan , E. (2005). Advanced Social Theories, Amman, Jordan, Dar Wa'el For Publishing.

Aljumaie, A. (2016). The Effect of economic and social factors on the emergence of crimes created from the view point of young people in the Jordanian society, Unpublished PhD thesis, Mutah University , Alkarak ,Jordan.

Al-Kudari, Muhsan (2000). Globalaization, Cairo m Egypt, Nile Publishing Company.

Almalah, T. & Abd alhameed, F. (2017). Digital Drugs (Real or Fake), Cairo: El Sahab for Publishing.

Al-Radaideh, Khaled (2011). Towards Arab and National strategies to confront new crimes and criminals, Journal of Cultural Development, No 47, The United Arab Emirates.

Al-Wrikat, A. (2013). Criminology: Theories, Amman, Jordan, Dar Wa'el For Publishing.

Ashri, M. (1999). Positive & Negative Impacts of the Internet on Arab's Minds, Cairo, Egypt, Dar Al Nahda Al Arabia.

Bloom, H. (2006). The care analytics of randomized experiments for social research MDRC Working papers on research methodology.

Clinard, B. (1971). Anomie and Deviant Behavior, New York, The free press, p. 226.

Eid, F. (1999). Contemporary criminality, Naif Arab University For Security Sciences , Riyadh, Saudi Arabia.

Gomez, D. (1999). Transnational social policies, The New development challenges of globalization, in: From national to transnational social policies, London: Earth scan publications Ltd.

Hair, J.; Black, W.; Babin, B.; Anderson, R. E & Tatham, R. (2010). “Multivariate Data Analysis ”, 7th edition., New York.

Inglelhart, R. (2000). "Globalization and Postmodern Values" Washington, Survey.

Merton R. (1964). Anomie and Social Interaction: Context of Deviant Behavior Clinard, p140.

Merton, K. (1975). Social Theory and Social Structure, New York, free press, 3rd Edition, P132.

Mursi, A. (1986). descriptive and associative approach "Descriptive statistics" by using Statistical Analysis System (SAS) .

Musa, D. (2010). The Electronic thift :Study of Fiqh , Unpublished Master's thesis, Yarmouk University ,Irbid ,Jordan.

Nasrullah, W. (2013). Crime in the Shadow of Globalization :A field study of male and female reformers at the peace camp in Sulaymaniyah , University of Sulaimaniyah , Iraq .

Peter, G. & Harry, R. (2001). New genetics New ethics, Globalization & its discountents. Helth, Risk & society.

Shelley, L.. (2003). "The Challenge of crime and corruption." Russia`s Policy Challenges. Ed. Stephen Wegren.

Steger, Manfred (2003). Globalization: a very short introduction, New York: Oxford University press.

Thiab, Maha (2002). The Threat of Globalization to Arab Islamic Culture, No 276, page 149-16, Lebanon: Arab future .

Wuderlich, J. (2007). Regionalism, Globalization and International order Europe and southeast Asia, England: Ash gate.